

انضمام السعودية والإمارات ومصر لبريكس.. فائدة محتملة للغرب

قال مارك كاتز، أستاذ السياسة في جامعة جورج ماسون بالولايات المتحدة، إن الغرب ربما يستفيد من انضمام كل من السعودية والإمارات ومصر إلى مجموعة "بريكس" المناهضة للدول الغربية.

وفي 24 أغسطس/ آب الجاري، اختتمت قمة البريكس، التي تضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، أعمالها في جوهانسبرج بدعوة 6 دول للانضمام إلى المجموعة بداية من مطلع العام المقبل، وهي 4 دول شرق أوسطية: مصر والسعودية والإمارات وإيران، بالإضافة إلى كل من إثيوبيا والأرجنتين.

كاتز تابع، في تحليل بـ"[المجلس الأطلسي](#)" الأمريكي للأبحاث (Council Atlantic) ترجمه "[الخليج الجديد](#)"، أنه "بالنسبة لمصر والسعودية والإمارات، فإن الانضمام إلى بريكس هو بيان بأنه على الرغم من تعاونهم مع الولايات المتحدة والغرب، إلا أنهم يتعاونون أيضا مع روسيا والصين، ويجب على الغرب أن يقبل ذلك".

وأردف: "لعل انخراطهم في بريكس يفيد الولايات المتحدة والغرب، ففي حين أن المجموعة تميزت دائما عن الغرب، فإن إضافة الدول العربية الثلاث إلى صفوفها يعزز أصوات الأعضاء الحاليين، البرازيل والهند وبدرجة أقل جنوب أفريقيا، في مجادلات الأعضاء الأكثر مناهضة للغرب، وهم روسيا والصين والآن إيران".

وأضاف أن "التعاون مع الغرب في بعض المجالات أمر مرغوب بالنسبة لهم (الدول غير المناهضة للغرب). ربما يمكنهم على الأقل منع موسكو وبكين وطهران من تحويل بريكس إلى مجموعة معادية تماما للغرب، وهذا أمر ينبغي للدبلوماسية الغربية تشجيعه".

كاتز قال إن "بريكس ليست ميثاقا أمنيا جماعيا ضد التهديدات الخارجية، والخطاب الصادر عن قمم المجموعة غالبا ما يكون معاديا للغرب، وخاصة من المسؤولين الروس والصينيين الذين حثوا مؤخرا

بريكس على العمل ككتلة مناهضة للغرب.. لكن الأعضاء غير ملتزمين بالدفاع عن بعضهم البعض".

وزاد بأن "بينما أحد الأعضاء الجدد في بريكس من الشرق الأوسط، وهي إيران، على خلاف شديد مع الغرب، فإن مصر والسعودية والإمارات تواصل الانخراط في تعاون أمني واسع النطاق مع الولايات المتحدة على الرغم من بعض الاختلافات المهمة معها".

4 دول

"والمخاوف والأصوات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تبدو وكأنها ستلعب دورا أكثر أهمية في مؤتمرات القمة المستقبلية"، بحسب كاتز.

واستدرك: "لكن في حين حصلت 4 دول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على القبول في بريكس، خابت آمال دول أخرى شرق أوسطية هي الجزائر والبحرين والسودان وسوريا، وتركيا، والتي يقال إن جميعها سعت إلى الانضمام للمجموعة".

وتابع: "نظرا لأهمية الجزائر كمصدر للغاز والدور المتنامي الذي تلعبه تركيا كقوة إقليمية في جوارها وخارجها، يبدو أن كليهما كانا مرشحين أكثر قابلية للالتحاق بعضوية بريكس من إثيوبيا التي مزقتها الصراعات".

كاتز قال إنه "إذا أمكن الحفاظ على العلاقة التي تحسنت مؤخرا بين إيران من ناحية والسعودية والإمارات من ناحية أخرى، فإن اتفاقهما يمكن أن يقنع أعضاء بريكس الآخرين بقبول دول إضافية من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا".

واستدرك: "ولكن إذا عادت العلاقات الإيرانية السعودية و/أو الإيرانية الإماراتية إلى حالتها العدائية المعتادة، فقد لا يتمكنون من الاتفاق على أي أعضاء جدد من المنطقة".

تمويل خليجي

ومع ذلك، فإن "توسيع عضوية بريكس لن يكون البند الوحيد على جدول أعمال الأعضاء القادم والجديد. فقد كانت الوظيفة الأساسية للمجموعة تتلخص حتى الآن في العمل كمنتدى حوار للحكومات المهمة غير

الغربية، تماما كما تشكل مجموعة السبع منتدى حواريا بالغ الأهمية للحكومات الغربية المهمة"، وفقا لكاتز.

وأردف: "كما تولت بريكس مهمة التنمية الاقتصادية عبر مخططات مختلفة لإقراض الأموال والاستثمار في بعضها البعض وكذلك في الاقتصادات النامية الأخرى".

وأوضح أنه "حتى الآن، جاءت الأموال المخصصة لهذه المخططات بشكل رئيسي من الصين، بينما عانت اقتصادات البرازيل وروسيا وجنوب أفريقيا من الركود خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وتلك الدول بحاجة إلى الأموال وليست في وضع يسمح لها بتوفيرها".

و"مع ذلك، فإن إضافة السعودية والإمارات إلى بريكس، يمكن أن يبشر بتدفق الأموال منهما إلى أنشطة تنمية المجموعة، بينما لا يبدو أن مصر بمشاكلها الاقتصادية المزمنة ولا إيران التي تعاني من عقوبات (غربية) شديدة، في وضع يسمح لها بإضافة الكثير إلى هذا الجهد، لكن من المرجح أن تسعى للحصول على التمويل بدلا من ذلك"، كما أضاف كاتز.

وزاد بأنه "يبدو من المشكوك فيه ما إذا كانت السعودية والإمارات على استعداد لتقديم الكثير من التمويل لإيران، وبالطبع، إذا ساءت علاقاتهما مع طهران، فلن تقدما أي شيء".

وتابع: "مهما كانت الأغراض التي تخدمها بريكس، سواء كمجموعة من 5 أو 11 دول، فمن غير المرجح أن تكون قادرة على حل النزاعات بين أعضائها. وعلى الرغم من عضويتها المشتركة في بريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون، فإن الصين والهند لا تزالان على خلاف بشأن حدودهما المشتركة".

واستطرد: "وبالمثل، يبدو من غير المرجح أن تساعد عضوية بريكس طهران من ناحية والرياض وأبوظبي من ناحية أخرى على حل مشاكلهم. ولن ترغب موسكو وبكين ونيودلهي في الانحياز إلى أحد الجانبين بعد انضمامهم إلى المجموعة".

المصدر | مارك كاتز/ المجلس الأطلسي- ترجمة وتحرير الخليج الجديد

